

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٧٢٤

الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١١/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي (إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لافروف
	ألمانيا السيد ايتل
	اندونيسيا السيد ويسنومورتي
	بوتسوانا السيد ليغويلا
	بولندا السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا السيد بارك
	شيلي السيد سومافيا
	الصين السيد هي يافي
	غينيا - بيساو السيد كابرال
	فرنسا السيد لادسو
	مصر السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون وستون
	هندوراس السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1996/1010)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

المتكلم الأول في قائمتي ممثل طاجيكستان،
وأعطيه الكلمة الآن.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٨٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية
- الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان
(S/1996/1010)

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن
الروسية): اسمحوا لي، بداية، أن أرحب بكم، سيدي،
ترحيبا صادقا كرئيس لمجلس الأمن للشهر الأخير من
سنة ١٩٩٦، التي ستدخل في سجلات التاريخ عما
قريب، وأن أنقل لكم وللسلفكم، الذي شغل هذا المنصب
المسؤول، السفير ويسنومورتي، الممثل الدائم
لاندونيسيا، عميق احترام جمهورية طاجيكستان.

وحكومة بلدي تتوجه بشكرها إلى الأمين العام للأمم
المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره
الشامل والموضوعي المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة
في طاجيكستان وللاستنتاجات والتوصيات التي
يتضمنها. لقد حظيت طاجيكستان باستمرار، حكومة
وشعبا، في جهودها للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع،
ولإرساء السلم المدني والوفاق الاجتماعي ولبناء دولة
مستقلة ديمقراطية، بالمساعدة والدعم المتسمين
بالإيثار من جانب المجتمع الدولي.

واسمحوا لي، باسم رئيس جمهورية طاجيكستان،
السيد ايمومالي رحمانوف، وحكومة بلدي، أن أعرب
عن عميق امتناننا للأمم المتحدة ولوكالاتها المتخصصة
على اهتمامها الكبير بشعب طاجيكستان ودعمها له
في هذا الوقت العصيب جدا. إننا نشمن تثمينا عاليا
المساهمة الهامة في عملية السلام من جانب المنظمات
الإقليمية والدولية، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في
أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك الدول المراقبة
في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين.

وينبغي لنا أيضا أن نعرب عن امتناننا للاتحاد
الروسي، الذي يسهم اسهاما كبيرا في عملية السلام،
ويقدم مساعدة إنسانية هامة ودعمًا حاسما في الدفاع
المشترك عن حدود دولة طاجيكستان، وبذلك يشكل
جوهر قوات حفظ السلام الجماعية. وهذه القوات
تضم أيضا كما هو معروف تماما، فرق عسكرية من
أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان، تقوم بتنفيذ
المهمة الصعبة المتمثلة في منع اختراق الحدود
الجنوبية لرابطة الدول المستقلة. ولا تزال هذه المهمة
ملحة، نظرا إلى أن الحالة على طول الحدود الطاجيكية
- الأفغانية تعتبر متوترة، وإلى أن مجموعات المقاتلين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ
المجلس بأبني تلقيت رسالة من الممثل الدائم
لطاجيكستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة
البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا
للممارسة المتبعة أعزمت، بموافقة المجلس دعوة هذا
الممثل للاشتراك في المناقشة، دون الحق في
التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق
والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عليموف
(طاجيكستان) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس
الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في
مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام
عن الحالة في طاجيكستان (S/1996/1010).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة
S/1996/1039، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء
المشاورات السابقة للمجلس.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة
S/1996/1003، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لطاجيكستان.

الطاجيكية المتحدة خلال اجتماع الخبراء في طهران.

إن حكومة بلدي قد أبدت في الآونة الأخيرة تصميمًا كبيرًا على إحلال السلام المدني والاتفاق في إقليم طاجيكستان. وكما هو معروف جيدًا، عقد اجتماع في إحدى المقاطعات الشمالية لجمهورية أفغانستان الإسلامية، بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة بوساطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وعلاوة على هذا حضر المحادثات السيد امومالي رحمونوف دون أية ضمانات بالنسبة لآمنه الشخصي ودون أية شروط مسبقة. وكان دافعه هدف واحد هو التوصل إلى تسوية للصراع بالوسائل السلمية. ونتيجة لهذا الاجتماع، اعتمد رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد رحمونوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، السيد عبدولو نوري، إعلانًا مشتركًا وبروتوكولًا بشأن تسوية الحالة العسكرية والسياسية في مناطق الصراع. وقد وقع على هاتين الوثيقتين أيضًا الممثل الخاص للأمين العام، السيد غيرم ديتريتش مريم. كما حضر حفل التوقيع رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد برهان الدين رباني، الذي وفر الضيافة وبذل مساعيه الحميدة في تنظيم الاجتماع.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في موسكو، وفقًا للبيان المشترك، من المزمع عقد الاجتماع القادم بين رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة. وهناك من المزمع عقد مناقشات موضوعية بشأن طائفة واسعة من المسائل المصيرية بالنسبة لشعب طاجيكستان، وكذلك التوقيع على الاتفاق، الذي سيرسي دعامة قوية لتقدم نشط نحو المصالحة الوطنية.

وكما هو معروف جيدًا، تم التوصل أيضًا إلى اتفاق فيما يتعلق باستعادة نظام وقف إطلاق النار ابتداءً من ساعات الصفر يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ومن منطلق الالتزام الدقيق بالإرادة السنية للرئيس بشأن هذه المسألة، أوقفت القوات الحكومية الأعمال العدائية في الوقت المحدد. ومما يدعو إلى الأسف أن بعض المفارز التابعة للمعارضة المسلحة، التي سبق أن اشتركت في الهجوم على مدينة غارم، تجاهلت اتفاقات السلام وبدأت، حتى بشدة أكبر، الهجوم على

المنخرطين في صفوف الجناح الذي لا يقبل المصالحة من المعارضة الطاجيكية المسلحة، التي تضم عددا كبيرا من المرتزقة الأجانب، تحاول على نحو منتظم الدخول من الإقليم الأفغاني إلى طاجيكستان. ولديها خطط للقيام بأعمال إرهابية جديدة موجهة ضد كل من الأفراد العسكريين الروس والسكان المسالمين، وبذلك تنشر الخوف والعنف والموت. وإن الآثار الإجرامية لأعمالها الفادحة التي تركتها في مناسبة سابقة لا تزال ماثلة في جيرغانال، وغارم، وكومسومول آباد، وتافيلدارا، ودوشانبيه. ولكن مرة أخرى نشهد كيف أن الجناح العنيد لا يزال يعتمد لتحقيق أهدافه على الصراع المسلح والإرهاب وأعمال العنف ويواصل انتهاك اتفاق طهران واتفاقات عشق آباد.

وعلاوة على هذا - إستنتاجا من هذا كله - فإن بعض الأفراد في قيادة المعارضة الطاجيكية المتحدة يعارضون ليس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية التفاوض برعاية الأمم المتحدة فحسب، بل يرفضون أيضا الاتفاقات التي تهدف إلى إرساء التفاهم المتبادل والسلام والوثام في مناطق معينة من البلد. وإلا كيف يمكننا أن نفسر نفس اتفاق كاراتغين، الذي كان قد وقع في ١٦ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٦؟ لقد ظل ساري المفعول طوال ٧٥ يوما وأدى إلى تحسن ملموس في الحالة في وادي كاراتغين لكنه، في النهاية، قوضته المعارضة غدرا.

ولدينا الانطباع بأنه ليس لدى كل قادة المعارضة الطاجيكية المتحدة الإرادة الكافية أو الاستعداد المعنوي للاضطلاع بالتزامات مسؤولية بالعمل عن طريق الأساليب السياسية وحدها وباتباع مسار عملية السلام. ورئيس طاجيكستان ملتزم التزاما قويا بالسعي من أجل إيجاد صيغة فعالة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وفي مناسبات عديدة دلل على حسن إرادته. وبناء على أوامره، كان وفد حكومي رفيع المستوى، يتحلى بالتسامح والمرونة، وملتزمًا فيما يتعلق بعدة مسائل هامة جدا تتصل بإيجاد تسوية، وبلغ به الأمر أن قدم تنازلات في محاولة إيجاد حل وسط معقول بغية التوصل إلى السلام. كانت هذه هي السمة المميزة لكل من عمل اللجنة المشتركة وكذلك إعداد مشروع الاتفاق للتوقيع عليه من رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة

والإيمان يغذيان جهود حكومة بلدي التي، في ظل الظروف الصعبة لفترة الانتقال، وتحمل العبء الثقيل لنتائج الحرب المدنية، تقوم بحل المشاكل الصعبة التي تنطوي عليها عملية تحويل الاقتصاد المركزي جدا الذي ورثناه إلى نظام اقتصاد السوق.

ونحن ممتنون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دعمهما جهودنا في الانعاش الطويل الأمد لطاجيكستان. ونظرا للاحتياجات المتزايدة لبلدي، نأمل أن تواصل هاتان المؤسستان الماليتان الدوليتان المرموقتان تقديم المساعدة من أجل تنفيذ خطة الحكومة لإقامة اقتصاد سوقي في طاجيكستان وإدماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

وتكن حكومتي تقديرا عاليا لما قامت به بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، بناء على مبادرة من الأمين العام، من تقييم للحالة الإنسانية الراهنة في طاجيكستان. وفي نفس الوقت، فإننا نأمل بأن تستجيب الدول الأعضاء لاستنفار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات الذي يمكن أن يساعد على تقديم المساعدة العاجلة إلى أكثر شرائح السكان تعرضا للتضرر، لا سيما في المناطق التي عانت نتيجة للصراع المسلح.

ويجب أن يسوي مجلس الأمن اليوم مسألة مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي يقوم أفرادها بأداء مهماتهم المعقدة بصعوبة وفي ظروف تهدد حياتهم بالخطر في بعض الأحيان. ويجب أن أشير إلى أن حكومة بلدي تكن تقديرا عاليا لنشاط البعثة المتعدد الأوجه والبالغ الفائدة، ولا سيما جهود رئيس البعثة الممثل الخاص للأمين العام في طاجيكستان، السيد غيرد ديتريتش ميرين، الذي كانت مساهمته في التسوية السلمية للصراع ما بين الطاجيك ذات أهمية بالغة.

إن حكومتي التي يملؤها الأمل في انجاز تسوية سلمية للحالة وفي إقامة دعائم السلم والوفاق المدني في البلد، تتعاون عن كذب مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي تقدم المساعدة في تحقيق هذا الهدف. كما أن من المهم أن نشير إلى أن أفراد البعثة يجسدون، بشكل راسخ، الأمم المتحدة ككل

القوات الحكومية في منطقة مطار غارم مما أدى إلى حدوث إصابات بين قتيل وجريح، والكتيبة الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الداخلية للجمهورية تواصل ببسالة صد هجمات مقاتلي المعارضة.

ومن أجل استيضاح حالة هذا الانتهاك الانفرادي للبروتوكول الخاص بتسوية الحالة العسكرية والسياسية في منطقة الصراع، شكلت لجنة خاصة، تتألف من ممثلي المعارضة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان والحكومة. ونحن ندرك بوضوح أن الطريق إلى السلام في طاجيكستان ليس طريقا معبدا سهلا بل طريقا جبليا متعرجا على نحو خطير، يمتد مستشرفا هاوية تظهر بشكل غير متوقع. وعلى الرغم من هذا فإن حكومتي لديها القوة والجلد والصبر على مواصلة هذا الطريق الطويل المحفوف بالمصاعب من أجل تحقيق الهدف المنشود. وعلى هذا الطريق الصعب من المهم لنا أن نلمس المساعدة والدعم المستمرين لأصدقائنا.

وفي هذا السياق، نرحب باستئناف نشاط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ونأمل في أن يكون هناك، بعد الحادث المعروف الذي نأسف له تعاون مثير وعلمي في مجال التحقق من الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي هذا السياق، أود أنؤكد بصفة خاصة أن حكومة بلدي تأخذ مأخذ الجد بالبالغ الالتزامات التي تم الاضطلاع بها وفقا لاتفاق البلد المضيف، وخاصة الجزء الذي يشير إلى ضمان أمن وحرية حركة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. كما ندرك أن أي اتفاق لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج سياسية حقيقية وإلى إحلال السلام الذي نتطلع إليه منذ وقت طويل على التراب الطاجيكي، إلا إذا التزم الطرفان التزاما دقيقا بروح ونص الاتفاقات الموقعة. وستواصل حكومة طاجيكستان، بقوة وثبات، السير على طريق عملية السلام، الذي يستند منذ البداية إلى المبدأ الأساسي المتمثل في أنه لا يمكن إيجاد حل لهذا الصراع إلا عن طريق تسوية سياسية.

إن الجراح التي سببتها الحرب الأهلية ستترك آثارها مدة طويلة. وفي عملية تضميد هذه الجراح، فإن شعب طاجيكستان، الذي ظفر باستقلاله قبل خمس سنوات، يقوم ببناء مجتمع مدني جديد ويعيش مع أمل أن يشهد عالما أكثر تنظيما وعدلا. وهذا الأمل

ويدعو مشروع القرار الأطراف إلى أن تهئ على وجه الاستعجال الظروف الضرورية لنشاط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي هي عنصر هام للاستقرار. ويعلق أعضاء مجلس الأمن أهمية كبيرة على تمديد ولاية هذه البعثة.

إننا نحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل طاجيكستان الذي أكد فيه تصميمه على التماس حل لهذا الصراع عن طريق الوسائل السياسية فحسب. وإننا على اقتناع راسخ بأن نبذ استخدام القوة لحل المشكلة الطاجيكية والتنفيذ المخلص للالتزامات التي قطعها الأطراف واستعدادها لتقديم تنازلات وحلول وسط متبادلة هي التي من شأنها أن تسمح لنا بتحقيق التقدم الذي لا غنى عنه لكي نتوصل عملية التفاوض إلى حل للصراع. وهذا هو بالضبط ما يطلبه مشروع القرار المعروض علينا من أطراف الصراع.

ونحن نرحب ببروتوكول تسوية الحالة العسكرية السياسية في منطقة الصراع والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر في الاجتماع الذي عقد بين رئيس جمهورية طاجيكستان السيد رحمونوف وزعيم المعارضة السيد نوري. ونحن نلاحظ أن هذا الاجتماع قد تعرض للخطر بفعل إجبار الطالبان لطائرة الأمم المتحدة التي تحمل وفدا من المعارضة الطاجيكية على النزول. ونحن ندين بقوة هذا العمل المشين.

وأما فيما يتعلق بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السيد رحمونوف والسيد نوري، فإننا نعتقد بأن هناك فرصة طيبة جدا لتنفيذها. وسيقدم الوفد الروسي، من جانبه، مساعدة شاملة لعقد اجتماع جديد في موسكو بين الرئيس رحمونوف وزعيم المعارضة السيد نوري في ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

وروسيا، بتأييدها للجهود النبيلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمن العام في طاجيكستان، تنوي، بوصفها دولة مراقبة في المحادثات فيما بين الطاجيك، أن تدعم بشمول زيادة التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للصراع.

في بلدي وجهودها لحفظ السلام ونشاطها الإنساني على ظهر الكوكب. ونتيجة لذلك، فإن قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة من شأنه أن يكون موضع ترحيب مخلص من طاجيكستان. ومن الواضح أن المجتمع الطاجيكي سيتلقى هذا القرار بإيجابية، وأنه سيسمح للأمم المتحدة بأن تعمل كوسيط محايد وأن تقدم مساعيها الحميدة في عملية السلام مستقبلا مهما كانت صعوبة الأمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لطاجيكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا للممثل الدائم للاتحاد الروسي الذي يرغب في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن توافق الآراء الذي توصل إليه مجلس الأمن حول مشروع القرار المعروض علينا هام للغاية. ويعكس مشروع القرار ما يشعر به أعضاء المجلس من قلق عميق بشأن التدهور الحاد الأخير في الحالة في طاجيكستان نتيجة للأعمال العدوانية التي تقوم بها المعارضة في منطقة غارم، وبشأن استمرار الركود في المحادثات فيما بين الطاجيك منذ تموز/يوليه من هذه السنة نتيجة للسياسة غير البناءة التي يتبعها زعماء المعارضة.

ويدين الاتحاد الروسي بقوة استمرار الأعمال الإرهابية في دوشانبه المستهدفة للسكان المسالمين، والأفراد العسكريين في قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية. كما يدين سوء المعاملة الفادح التي يلقيها أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة على أيدي كل من موظفي الحكومة ومقاتلي المعارضة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن
للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة
S/1996/1039.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا،
بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا،
شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا،
مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس،
الولايات المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة
التصويت كانت ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك
يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه
القرار ١٠٨٩ (١٩٩٦).

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم
المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في
جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.